



النشاط الحرفي والتجاري للجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 12 هـ / 18 م

Handicraft and trade activity of janissaries in the city of Algiers during the 12AH/18 AD century

L'activité artisanale et commerciale de l'armée des Janissaires dans la ville d'Alger au XIII siècle

د. فهيمة عمروي

جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة

تاريخ الإرسال: 2021-01-28 - تاريخ القبول: 2021-06-25 - تاريخ النشر: 2022-07-31

ملخص

يتناول هذا المقال البحث في النشاط الحرفي والتجاري لأفراد الجيش الإنكشاري؛ وهذا باستغلال وتوظيف وثائق المحاكم الشرعية، التي تعد مادة وثائقية أولية لدراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية بمدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية. ومن خلال المعطيات الواردة فيها نحاول الإجابة عن إشكالية تتمثل في التساؤل حول بدايات ممارسة الجيش الإنكشاري للأنشطة الحرفية؟، وماهية الحرف التي استقطبت اهتمامه؟ وما هي الرتب العسكرية الأكثر ممارسةً للنشاط الحرفي، وما غاياتهم من وراء ذلك؟ أما الجانب التجاري فيتمثل في امتلاك الجيش للعقارات بمختلف أنواعها مثل: الدور والحوانيت والمخازن والأراضي و"الجنانين"، مع إبراز مدى حضورهم في ممارسة التجارة الخارجية. وبناء عليه، فإن هذا المقال يهدف إلى توضيح مسألتين هامتين: تتعلق الأولى بمدى مساهمة الجيش في تفعيل الجانب الاقتصادي بالمدينة. أما المسألة الثانية فتخص الاندماج بين الإنكشارية ومختلف الفئات الاجتماعية في تلك الفترة.

الكلمات الدالة: الحرف؛ التجارة؛ الجيش الإنكشاري؛ مدينة الجزائر؛ القرن 12 هـ/18 م.

Abstract

This article examines the artisanship and commercial activity of the Janissaries, and this is by studying and employing the documents of the Sharia courts, which are considered primary documentary material to study the social and economic life in the city of Algiers during the Ottoman period. According to the data included in it we try to answer the questions concerning the early crafts practiced by the Janissary army, what is the main kind of crafts they were interested in, what were most military grades attracted by this activity and what were their purposes? The business aspect is related to janissary real estate's properties like houses, shops, stores, lands

and gardens, and how ready they were to practice foreign trade? Accordingly, this article aim to focus on two topics: the first one is the contribution of the janissaries in the evolving of the economic side of the capital, and the second topic is their integration in different social classes during that period.

Key words: crafts; trade; janissaries; city of Algiers; 12AH/ 18 AD century.

Résumé

Cet article traite de l'activité artisanale et commerciale des Janissaires; et ce, à travers l'étude et l'exploitation des documents des tribunaux du droit musulman (mahâkim shar'yya), qui sont considérés comme une matière documentaire de premier ordre pour l'étude de la vie sociale et économique dans la ville d'Alger à l'époque Ottomane. De l'étude de ces documents, nous tacherons de répondre à la problématique concernant les débuts des activités artisanales des Janissaires, la nature de ces activités, les grades militaires les plus enclins à exercer une activité artisanale et les buts qui les ont recherchés. En somme, cette étude vise à éclairer deux questions importantes : La première concerne l'apport des Janissaires dans l'essor de l'activité économique dans la ville d'Alger, et la deuxième question a trait au degré d'intégration des Janissaires dans les différentes catégories sociales algéroises durant cette période.

Mots-clés: artisanat; commerce; janissaires; ville d'Alger; 18^{ème} siècle.

مقدمة

يعتبر الجيش الإنكشاري حجر الأساس في الدولة العثمانية ووسيلتها في حكم أقاليمها، وبذلك فإن قوته تعكس بوضوح قوة الإمبراطورية وولاياتها. ورغم هذه الأهمية فإن هذا الموضوع لم ينل قسطه الوافي من الدراسة من زوايا مختلفة، فظلت معارفنا عنه مقتصرة على دوره في المجالين السياسي والعسكري كحفظ الأمن وقمع التمردات وجمع الضرائب وصد الحملات العسكرية، وهذه المواضيع هي الأخرى صادرة في مجملها عن أقلام أجنبية عموماً وفرنسية على وجه الخصوص منها: مؤلفات المفتدين والأسرى والدبلوماسيين، وهي في الواقع تصور الإنكشاري على أنه أداة للحكم والحرب لا غير.

ونسعى من خلال هذا المقال إلى تسليط الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بالأنشطة الحرفية والتجارية لعناصر الإنكشارية، بالتركيز على الممتلكات ذات الطابع الاقتصادي وكيفية توزيعها في الفضاء الاقتصادي للمدينة، بالإضافة إلى التطرق لمختلف الأنشطة الحرفية التي مارسها الإنكشاري - خارج إطار الخدمة العسكرية-، وكذا دوره فيما يخص المتجارة بالعقارات والتجارة الخارجية.



1. توزيع الجيش الإنكشاري بالفضاء الاقتصادي بمدينة الجزائر

يهدف معرفة توزيع الجيش الإنكشاري بالفضاء الاقتصادي لمدينة الجزائر تم إحصاء العديد من الحوانيت والدكاكين التي كانت من أملاك أفراد الجيش حيث وردت الإشارة إليها في عقود متنوعة منها: عقود البيع والشراء، وعقود التحييس، وعقود الملكية وغيرها. ولقد تمركزت معظمها في المنطقة السفلى بالمدينة حيث تجمعت المؤسسات الدينية والعسكرية والسياسية، وهي موزعة حسب أهميتها العددية كما يلي: الأسواق، والأحياء السكنية والسويقات، وأبواب المدينة.

1.1 الأسواق

تعتبر الأسواق معياراً أساسياً لمعرفة مدى أهمية النشاط الاقتصادي وتطوره في المدن العربية أثناء الفترة العثمانية، فقد توفرت مدينة القاهرة على مائة وخمسة وأربعين سوقاً، ومدينة حلب على سبعة وسبعين سوقاً، وبغداد على اثنين وخمسين سوقاً. ومدينة دمشق على خمسة عشر سوقاً (Raymond, 1986). أما مدينة الجزائر فقد بلغ عدد أسواقها واحداً وخمسين سوقاً (غطاس، 2007). وعن ذلك كتب التمجروتي (هو العلامة المدرس الرحالة أبو الحسن علي بن أبي عبد الله الجزولي التمجروطي، ولد سنة 967هـ/1559م، وتوفي حوالي سنة 1003هـ/1594). أرسله السلطان السعدي أبو العباس أحمد المنصور الذهبي في بعثة إلى السلطان العثماني مراد الثالث.

دوّن فيها رحلته "النفحة المسكية في السفارة التركية" (التمجروتي، 1993) ما نصه ما نصه: "... ثم دخلنا الجزائر وهي عامرة بعُدَّتْها كثيرة الجند حصينة... فبلادهم بذلك أفضل من جميع بلاد إفريقيا وأعمر وأكثر تجاراً وأنفذ أسواقاً وأجود سلعة ومتاعاً حتى أنهم يسمونها إسطنبول الصغرى" (التمجروتي، 1993، ص90). والملاحظة ذاتها تقريباً سجلها "هانيريش مالستان": إذ ذكر وجود العديد من الدكاكين أو الحوانيت التي يصطف بعضها إلى جانب بعض (مالستان، 1976).

تميزت أسواق مدينة الجزائر بكونها ذات اختصاصات متعددة مع خضوع توزيعها لأهمية الحرف ففي وسط المدينة تمركزت الحرف الرفيعة مثل سوق الصاغة، وسوق المقاييسية، وسوق العطارين يتوسطها المسجدان الكبيران. أما الحرف البسيطة مثل سوق الخضارين، وسوق الزرع فهي تقع عند بوابات المدينة أو خارج أسوارها (بن حموش،



(1990)، ويبدو من خلال أسماء أسواق مدينة الجزائر أنه تم تصنيفها حسب مبدأ التخصص بحيث كان كل سوق يحمل اسم المواد المنتجة به مثل سوق الصاغة وسوق الدخان وسوق الخياطين وغيرها.

غير أن نظام التخصص لم يكن مطبقاً بشكل صارماً حيث وجدت نشاطات بأسواق لم تكن تمت لها بصلة، فقد وجد حانوت لبيع الخضر بسوق الكتان وآخر لصناعة القنءاقجية بسوق الشماعين (غطاس، 2007). والمعروف أيضا عن حوانيت الحفافين أو الحلاقين أنها تجمعت بالقرب من جامع علي بتشين وثكنة أوسطه موسى، ومع ذلك فإن الوثائق المحلية تضمنت وجود حوانيت مخصصة لنفس الغرض في أسواق أخرى مثل سوق الشماعين، (م. ش، ع 1/24، و3)، وسوق الصفارين (غطاس، 2007) وغيرها.

تمركزت حوانيت الجيش الإنكشاري في مناطق مختلفة من داخل أسوار المدينة، غير أن أهم ما ميز هذا التوزيع هو التواجد المكثف بالجزء السفلي المحاذي للبحر أو ما يعرف بالوطى، الذي تبلغ مساحته حوالي ثلاث هكتارات (Shuval, 1998). تمركزت وتجمعت فيه كل الأجهزة الحيوية بالمدينة، فمن الناحية السياسية والإدارية والعسكرية نجد دار الإمارة وبالقرب منها تقع دار السكة ومؤسسة بيت المال، ومقر البلكباشية أو المكان المخصص للضباط الساميين، ونجد أيضا حي البحرية والترسانة أين يتم تصنيع وإصلاح السفن، ومن الناحية الدينية والثقافية فقد كان الجزء السفلي المكان الذي تجمعت فيه المساجد الأساسية ومركزاً للسلطة القضائية.

وفي هذا الجزء يوجد المركز الاقتصادي الهام بالمدينة ممثلاً في الأسواق أهمها البيادستان. (Raymond, 1981) وعدد معتبر من الفنادق الموجودة على طول الخط الممتد من باب عزون لباب الوادي وعلى طول شارع باب الوادي وباب البحر، كما يوجد بهذا الجزء عدد من المقاهي أشهرها القهوة الكبيرة وقهوة الحصارين القريبة من باب عزون، والقهوة القريبة من دار النحاس قرب باب الوادي (Shuval, 1998).

أمتلك عناصر الجيش العديد من الحوانيت أو أجزاء منها، وهي موزعة على سبعة عشرة سوقاً من أسواق المدينة وهي كالاتي: سوق الشُّبارلية، وسوق الصفارين، وسوق الدخان، وسوق السمّن، وسوق البشماقجية، وسوق الشماعين، والسوق الكبير، وسوق البابوجية، وسوق الصاغة، وسوق الكتان، وسوق التماقين، وسوق السراجين، وسوق



الخضارين، وسوق الحفافين، وسوق الجمعة، وسوق الحاشية، وسوق الفرارية. أما عن طبيعة المالكين بها من الجيش، فقد شمل جميع الرتب العسكرية نذكر منها: امتلاك خليل يولداش لنصف حانوت يقع بسوق البشماقجية (صانع الأحذية) (م.ش، ع 97/96، و21)، وفي نفس السوق اشترى شعبان بلكباشي (المسؤول عن الأوده في الأوجاق ورتبته تعادل رتبة نقيب) بن علي التركي نصف دكان وكان ذلك سنة 1136هـ/1724م، كما ملك حسن يولداش بن حسن سنة 1176هـ/1762م جلسة حانوت مخصصة لبيع الخضر تقع بسوق الخضارين وعلى يمين الصاعد لدار الإنكشارية القديمة (و.م.ش، ع 1/4، و26).

كما تمركزت حوانيت الجيش بشكل خاص قرب المركز السياسي والعسكري؛ إذ ورد في إحدى العقود المسجلة سنة 1206هـ/1791م أن أحمد أودباشي (رئيس الغرفة في الأوجاق ورتبته تعادل رتبة ملازم أول) اشترى حانوتاً يقع قرب دار الإنكشارية الخراطين ثم أشهد أن إبتاعه هو لأوجاقه القاطنين ببيت حمزة خوجة (م.ش، ع 24، و28).

أما علي التركي وكيل الحرج بن مصطفى، فقد ملك جزء من جلسة حانوت معدة لصناعة البابوجية واقعة بالقرب من دار الإمارة (م.ش، ع 57، و21)، إضافة إلى تسجيل حالات أخرى تمركزت فيها حوانيت الجيش بالقرب من مراكز دينية هامة كالمساجد والزوايا والأضرحة منها: دكان حسين يولداش المعد لصناعة السبساجية والواقع قرب الجامع الأعظم (م.ش، ع 94، و59)، وجزء من حانوت على ملك حسن أودباشي الذي أوجاقه 285 يقع قرب مسجد خضر باشا (م.ش، ع 57، و40)، وبالقرب من زاوية دار القاضي اشترى عثمان يولداش المقفولجي حانوتاً مخصصاً لصناعة الأحذية (م.ش، ع 1/13، و36).

2.1 الأحياء السكنية والسويقات

يُعد الجزء السفلي لمدينة الجزائر الجزء المفضل لإقامة الفئة الحاكمة، وامتلاك عقارات بأحيائها وسويقاتها منها: دكان محمد التركي البلكباشي الواقع بحومة الكبابطية قرب سويقة عمور وأسفل الدرب المعروف بزنقة الحليب (م.ش، ع 102/101، و56). وجزء من حانوت بمنطقة كجاوة ملك على مصطفى يولداش المقفولجي صناعة بن محمد التركي (م.ش، ع 56، و17). وتواجدت حوانيت أخرى بالسويقات وهذا المصطلح هو تصغير لكلمة سوق، وقد تستبدل أحيانا في العقود والنصوص الإدارية باسم حوانيت مثلما هو الحال



بالنسبة لحوانيت زيان، وحوانيت بن رابحة (بن حموش، 1990)، ووجدت السويقات بهدف تلبية الحاجات اليومية للسكان دون تنقلهم إلى الأسواق البعيدة عنهم. (Raymond, 1981)

وقد سجلنا ستة عشرة حالة لتواجد حوانيت ودكاكين لأفراد الجيش بسويقات المدينة منها: حانوت اشتراه حسن وكيل الحرج في سنة 1199 هـ / 1784 م والواقع بسويقة عمور، وفي السويقة نفسها ملك درويش علي وكيل الحرج حانوت مخصص لصنعة المقفولجية (م. ش. ع 58، و 31). ورغم هذا التوجه الواضح إلى امتلاك عقارات تجارية بالمنطقة السفلى أين تواجدت ثكنات الجيش، وأجهزة سياسية وإدارية أخرى، إلا أن هذا لم ينفي تمركز حوانيتهم في جهات أخرى من المنطقة العليا مقر تمركز الأهالي منها: مصطفى بلكباشي بن والي التركي الذي اشترى سنة 1157 هـ / 1745 م حانوتين يقعان بسويقة الشيخ الولي الصالح سيدي محمد الشريف الزهار. (م. ش. ع 75، و 25)

3.1 أبواب المدينة

ساهمت أبواب مدينة الجزائر في تطوير التجارة الداخلية والخارجية على حد سواء، فطريق باب الجزيرة أو باب الجهاد يتميز بكثرة الحركة في كل الأوقات حيث تقصده جميع الفئات من المسحيين والأتراك والأهالي والتجار (Shuval, 1998) وعن طريقه أيضا يتم تصدير واستيراد أغلب البضائع والسلع لمختلف الأقاليم. أما باب عزون فيعتبر الشريان الجبوي للمدينة والنشاط الاقتصادي لكونه منطقة اتصال بين المدينة والريف، ومنه تصل مختلف المواد الغذائية للمدينة بحيث يأتي بها الأهالي القادمين من مختلف الجهات (Shuval, 1998).

وقد امتلك عناصر الجيش الإنكشاري بمختلف رتبه العديد من العقارات التجارية الواقعة قرب هذه الأبواب أو خارجها منها: "امتلاك محمد يولداش بن مصطفى التركي سنة 1184 هـ / 1770 م خانوتاً مخصصاً لبيع العطور ناحية باب عزون (م. ش. ع 94، و 53). وخارج نفس الباب ملك كل من سليمان البونباجي ومحمد أوده باشي بن مصطفى التركي جلسة حانوت مخصصة للصبغة (م. ش. ع 94، و 53). وعموما فإن المنطقة الواقعة خارج باب عزون الأنشطة الضارة أو التي تتطلب مساحة كبيرة نوع ما مثل الحوانيت الخاصة بالصبغة والجزارة والفحم كما تمركزت بها عدد من الفنادق (Shuval, 1998).



وفي منطقة باب الجزيرة المتميزة بقربها من عدة منشآت عسكرية واقتصادية ودينية منها ثكنة أوسطي موسى وسوق المقاييسية (م.ش، ع 57، و11، ع 94، و51). فقد ملك علي التركي البجاقي منزل أغا (المتقاعد) بن خليل جلسة حانوت مخصصة لصناعة السيوف أو البجاقية كما يرد ذكرها في الوثائق، وفي المنطقة نفسها اشترى سليمان يولداش مخزناً معداً لصنع القهوة وكان ذلك سنة 1190هـ/1776م (م.ش، ع57، و11).

في حين خلف أحمد منزل أغا المتوفى سنة 1208هـ/1793م حانوتا مخصصا لصناعة الحياكة يقع ناحية باب الوادي (م.ش، ع 61، و38). وقرب نفس الباب ملك مصطفى منزل أغا حانوتاً لبيع البغال ثم باعها لعمر خوجة بن إبراهيم (م.ش، ع 56، و28).

2. الجيش الإنكشاري والنشاط الحرفي

يقتضي الحديث عن النشاط الحرفي للجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر التمييز بين ظاهرتين: الأولى تتعلق بانضمام فئة الحرفيين إلى الأوجاقات، والثانية تخص انخراط عناصر الجيش في التنظيمات الحرفية، فكيف يتم التمييز بينهما؟

إن ظاهرة انخراط الحرفيين في المؤسسة العسكرية توضحه دالتان: الأولى عبارة الإنكشاري غير المقترنة بالرتبة العسكرية، والثانية بذكر رقم الأوجاق المنتسب إليه دون ذكر الرتبة أيضا (غطاس، 2007) على نحو حسن الإنكشاري الصمار، وأحمد الإنكشاري الحفاف بن مصطفى، (م.ش، ع 33، و18)، وعبد الكريم الإنكشاري المقفولجي الذي أوجاقه 176 بن محمد وغيرها، وهي ظاهرة عامة لم تنفرد بها مدينة الجزائر فحسب بل شملت جميع الولايات العثمانية.

ففي مصر مثلا تحدث «عبد الرحمن الجبرتي» عن ازدياد انتماء الطوائف الحرفية إلى الأوجاقات، مما جعل السلطة ترسل أمراً إلى القاضي يقضي بمنع أرباب الحرف والصنائع من الانضمام إلى الأوجاقات السبع فأجابوه بأن غالهم عسكري وابن عسكري وقاموا على غير امثال، ثم قرروا إلحاق مكروه به فتغافل عن الأمر وتراجع عنه نهائياً" (الجبرتي، د.ت، ص 63)، ويبدو واضحاً أن الهدف من وراء عملية انتساب أهل الحرف للجيش هو ضمان الحماية من الجيش والحصول على امتيازاتهم باعتبارهم أهل الحل والعقد وأصحاب القول الفصل في البلاد.



ومن المهم الإشارة إلى أن وثائق المحاكم الشرعية تفيض بأسماء الحرفيين المنتسبين إلى الجيش خاصة خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وقد تعرضنا لبعض النماذج منها فقط باعتبار أن هذا البحث شمل الظاهرة الثانية وهي انتساب الجيش للتنظيمات الحرفية.

ويعود هذا الانضمام إلى ما قبل الثمانينات من القرن السادس عشر (غطاس، 2007)، سعى الإنكشاري من ورائه إلى جمع المال وتنمية الثروة، ولتحقيق نفس الهدف انخرط الإنكشارية في قسنطينة ميدان الحرف وهو ما برز في أسماء الإنكشارية الحرفيين التي حملت في أغلبها دلالات تركية، غير أن هذا الانخراط جاء متأخراً نوعاً ما ولم يبدأ في البروز إلا بعد انتهاء فترة حكم صالح باي. (معاشي، 2007-2008)

1.2 البابوجية

تصدرت حرفة البابوجية (نوع من الأحذية بدون عقب) قائمة الحرف التي مارسها الجيش الإنكشاري في الفترة الممتدة ما بين 1110-1207 هـ/1699-1792م، تم إحصاء اثنان وعشرين بابوجياً من الجيش، وكان المنخرطون في هذه الحرفة من رتب مختلفة فنجد الأياباشية (ضابط الديوان) والبلكباشية، والأودباشية، ووكلاء الحرج، وفئة المتقاعدين من الجيش الذين اقتحموا المجال الاقتصادي بعد انقضاء مهامهم العسكرية، كما انخرط فيها اليولداش (المجندون الجدد) وفئة الأتراك غير المنخرطة في الجيش. وهو ما يوضحه الجدول التالي:



الجدول رقم 1: أسماء صانعي البابوج 1111-1207 هـ/ 1699-1792 م

السنة	الإنكشاري	السنة	الإنكشاري
1187هـ/1773م	قارة محمد بن حسين التركي أمين البابوجية	1111هـ/1699م	مصطفى يولداش البابوجي صناعة بن عمار التركي
1188هـ/1774م	أحمد أودباشي البابوجي التركي	1111هـ/1700م	حسين وكيل الحرج البابوجي صناعة
1188هـ/1774م	خليل التركي البابوجي بن خليل	1113هـ/1701م	مصطفى أودباشي البابوجي
1188هـ/1774م	علي وكيل الحرج البابوجي صناعة	1114هـ/1702م	حسن يولداش البابوجي صناعة بن محمود التركي
1195هـ/1780م	نابي بلكباشي البابوجي بن أحمد التركي	1118هـ/1706م	محمد أودباشي البابوجي بن أمر الله التركي
1195هـ/1780م	محمد الإنكشاري البلكباشي البابوجي الذي أوجاهه 194	1119هـ/1707م	محمد وكيل الحرج البابوجي بن سليمان
1198هـ/1783م	محمود الإنكشاري البابوجي أودباشي بن محمد	1129هـ/1717م	محمد أودباشي البابوجي صناعة بن أحمد
1206هـ/1791م	أحمد التركي أياباشي أمين جماعة البابوجية بن خليل	1147هـ/1735م	يوسف منزول آغا البابوجي بن أحمد التركي
1206هـ/1791م	خليل الإنكشاري البابوجي أودباشي الذي أوجاهه 368 بن ناصف	1151هـ/1739م	حسين بلكباشي البابوجي بن إبراهيم
1206هـ/1791م	يوسف التركي البلكباشي البابوجي صناعة	1166هـ/1754م	حسن البابوجي أياباشي بن علي
1207هـ/1792م	خليل يولداش البابوجي بن خليل	1168هـ/1755م	أحمد وكيل الحرج البابوجي صناعة بن محمد

المصدر: الأرشيف الوطني الجزائري بئر خادم، المحاكم الشرعية العلية 1/4، الوثيقة 26. العلية 140، الوثيقة 8. العلية 2/6، الوثيقة 11. العلية 75، الوثيقة 8. العلية 139/138، الوثيقة 5. العلية 1/26، الوثيقة 8. العلية 26، الوثيقة 10. العلية 1/37، الوثيقة 25. العلية 1/19، الوثيقة 34. العلية 1/6، الوثيقة 5. العلية 2/20، الوثيقة 1. العلية 94، الوثيقة 29. العلية 71/70، الوثيقة 47. العلية 94، الوثيقة 29، 11، 37، 49. العلية 1/41، الوثيقة 23. العلية 57، الوثيقة 30. العلية 23، الوثيقة 8.



وزيادة على الأهمية العددية للجيش في ممارسة هذه حرفة، يُلاحظ هيمنة ونفوذ العنصر التركي خاصة منه والعسكري على تولي أمانة (المشرف على الحرفة) هذه الحرفة، وتعود بدايات هذا الإشراف إلى أواخر القرن السابع عشر، حيث تولاهما الحاج مصطفى أغا (الأغا هو القائد العام للجيش البري)، قبل سنة 1104هـ/1692م، كما أُسندت إلى الحاج محمد التركي أودباشي البابوجي بن حسن سنة 1150هـ/1738م، (غطاس، 2007).

وخلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر تولاهما صاري محمد بن حسين عام 1187هـ/1773م. وفي السنة نفسها انتقلت إلى قارة محمد بن حسين البابوجي، (م.ش، ع 94، و29)، وفي سنة 1206هـ/1791م تولاهما أحمد التركي أياباشي بن خليل (م.ش، ع 94، و49)، لتنتقل بعدها إلى الحاج أحمد منزول أغا سنة 1209هـ/1794م. (م.ش، ع 2/20، و4). وقد فسرت الباحثة "عائشة غطاس" هذه الهيمنة بكونها "صنعة جلبها الأتراك إلى مدينة الجزائر لذلك ظلوا حريصين على احتكارها والاستئثار بها" (غطاس، 2007، ص 240).

2.2 الخياطة

تعتبر حرفة الخياطة من ضروريات البشر (ابن خلدون، د.ت) وهي كما وصفها صاحب قاموس الصناعات الشامية "صنعة قديمة شريفة، وحرفة جلييلة منيفة" (القاسمي، القاسمي، والعظم، 1988، ص 131)، وقد لقيت رواجاً كبيراً في مختلف الولايات العثمانية منها مدينة الجزائر التي توفرت بها المواد الضرورية لهذه الصنعة من أقمشة وأنسجة صوفية بمختلف أنواعها، كانت تركيبة الخياطين متنوعة منها اليهود والحُضَر، وأيضا بعض أفراد الجيش الإنكشاري؛ إذ تم تسجيل في الفترة ما بين 1120-1210هـ/1708-1798م خمسة عشر حالة، ينتمون إلى رتب مختلفة من بلكباشية، وأودباشية، ويولداس، إضافة إلى فئة الأغوات والمتقاعد من الجيش. وهو ما يوضحه الجدول أدناه:



جدول رقم 2: أسماء الخياطين ما بين 1120-1210هـ/ 1708-1797م

السنة	الإنكشاري	السنة	الإنكشاري
1157هـ/1745م	محمد بلكباشي الخياط	1120هـ/1708م	مصطفى أغا الخياط بن سليمان
1174هـ/1761م	حسين يولداش الخياط بن مصطفى التركي	1123هـ/1711م	خليل بلكباشي الخياط بن حسن التركي
1176هـ/1763م	أحمد بلكباشي الإنكشاري الخياط بن محمد	1130هـ/1718م	محمود أغا الخياط بن حسن
1186هـ/1772م	إبراهيم يولداش الخياط بن مصطفى التركي	1138هـ/1726م	سليمان بلكباشي الخياط
1196هـ/1781م	محمد الإنكشاري أودباشي الخياط بن مصطفى	1139هـ/1727م	محمد أغا الخياط بن حسن التركي
1210هـ/1795م	حسن التركي باش أغا الخياط	1144هـ/1731م	حسن مزول أغا الخياط بن الحاج مصطفى
غير واضح	محمد الإنكشاري البلكباشي الخياط	1147هـ/1735م	محمد مزول أغا الخياط بن حسين التركي
		1151هـ/1739م	حسن الإنكشاري البلكباشي الخياط عرف بابن الصادق

المصدر: الأرشيف الوطني الجزائري بيئر خادم، المحاكم الشرعية، العلية 145، الوثيقة 41، العلية 121، الوثيقة 26، العلية 1/5، الوثيقة 76، العلية 57، الوثيقة 1، العلية 73/72، الوثيقة 45، العلية 63، الوثيقة 9، العلية 22/1، الوثيقة 8، العلية 145، الوثيقة 31، العلية 97/96، الوثيقة 25، العلية 94، الوثيقة 60، العلية 28، الوثيقة 25، العلية 1/13، الوثيقة 59، العلية 2/4، الوثيقة 4، العلية 132/133، 56.

يبين الجدول هيمنة أصحاب الرتب على ممارسة حرفة الخياطة. أما بالنسبة للمجندين الجدد فلم تسجل سوى حالة واحدة، وتجدر الإشارة إلى أن هيمنة ونفوذ الجيش الإنكشاري على هذه الحرفة وصل إلى حد احتكارهم أمانة جماعة الخياطين والاستئثار بها، فقد تولاهما أحمد بلكباشي قبل سنة 1111هـ/1699م (م.ش، ع 102/101، و50)، وأسندت إلى محمد بلكباشي بن عبد الله عام 1114هـ/1702م، (م.ش، ع 102/101، و45).

كما تولاهما حسين بلكباشي في سنة 1134هـ/1722م (م.ش، ع 134/133، و19)، وأيضا حسين مزول أغا بن مصطفى التركي سنة 1140هـ/1728م. (م.ش، ع 134/133، و41). وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر تولاهما عدد من المنتسبين إلى الجيش كجلابي الإنكشاري



بن باكير سنة 1190هـ/1776م، وعبد الرحمن الإنكشاري سنة 1206هـ/1794م (م.ش، ع 2/13، و5. ع 2/6، و5).

3.2 الحفافة

تعتبر حرفة الحفافة أو الحفافة كما وردت في الوثائق الشرعية من الحرف المنتشرة في مدينة الجزائر، فقد صنفتها الباحثة عائشة غطاس في المرتبة الثانية بعد حرفة صناعة المنسوجات الحريرية أو الحرارة (غطاس، 2007). وبخصوص الحوانيت المخصصة لهذه الحرفة فهي تتميز بكثرة عددها واتساع مساحتها حيث يصل طولها من أربعة إلى خمسة أمتار. أما عرضها فيصل إلى مترين وحيطانها مزخرفة بالرسومات والألواح التي تجسد المعارك البحرية، كما احتوت على مقاعد خشبية يستعملها المترددون عليها سواء لغرض الحفافة أو لغرض قضاء الوقت وسماع الأخبار (Rozet, 1833).

هذا وقد ورد في إحدى عقود التحبيس وصفاً دقيقاً للآلات المتوفرة في إحدى الحوانيت المخصصة لهذه الحرفة وتتمثل: في ثلاث مريات ومحبسين واليان كبير الحجم وبقراج (إبريق)، وأربعة مقاس وحجرتين صغيرتين تستعملان لتجديد الأمواس مع برمة مصنوعة من النحاس لاستعمالها في تسخين الماء، وحجرة كبيرة مستديرة الشكل إضافة إلى أربعين موس وصندوق صغير (م.ش، ع 94، و46).

احتلت حرفة الحفافة المرتبة الثالثة في قائمة الحرف التي مارسها عناصر الجيش الإنكشاري. ففي الفترة ما بين 1144-1202هـ/ 1732-1787م تم إحصاء خمسة عشر حفافاً أغلبهم من رتبة البلكباشية مثلما يبينه الجدول التالي:



جدول رقم 3: قائمة بأسماء الحفافين ما بين 1144-1202هـ/ 1732-1787م

السنة	الإنكشاري	السنة	الإنكشاري
1192هـ/1778م	أحمد منزول أغا الحفاف بن أحمد	1144هـ/1732م	علي أغا الحفاف بن عوض التركي
1193هـ/1779م	إسماعيل الإنكشاري البلكباشي الحفاف	1149هـ/1737م	محمد يولدش الحفاف بن عثمان
1194هـ/1780م	محمد الشريف يولدش الحفاف بن حمزة	1150هـ/1738م	موسى الحفاف صناعة البلكباشي بن محمد
1195هـ/1781م	إبراهيم الكريتلي الحفاف البلكباشي بن حسن	1170هـ/1756م	موسى الحفاف صناعة البلكباشي بن أحمد التركي
1197هـ/1783م	أحمد الإنكشاري البلكباشي الحفاف بن محمد	1177هـ/1763م	علي بلكباشي الحفاف
1201هـ/1786م	حسن الحفاف صناعة الإنكشاري البلكباشي	1184هـ/1770م	محمد بلكباشي الحفاف بن عمر
1202هـ/1787م	إبراهيم يولدش بن مصطفى التركي	1188هـ/1774م	عبيد الإنكشاري البلكباشي الحفاف بن محمود
		1191هـ/1777م	إبراهيم منزول أغا الحفاف بن أحمد

المصدر: الأرشيف الوطني الجزائري ببيئر خادم، المحاكم الشرعية، العلية 1/26، الوثيقة 50. العلية 32، الوثيقة 3. العلية 35، الوثيقة 23. العلية 123، الوثيقة 66. العلية 11، الوثيقة 18. العلية 23، الوثيقة 10. العلية 2/27، الوثيقة 2. العلية 24، الوثيقة 13. العلية 39، الوثيقة 63. العلية 94، الوثيقة 41. العلية 1/24، الوثيقة 24. العلية 82، الوثيقة 24. العلية 1/16، الوثيقة 10. العلية 51، الوثيقة 9. العلية 132/133، الوثيقة 79. العلية 1/13، الوثيقة 59.

وبإلقاء نظرة على القائمة أعلاه، يتبين أن النصف الأول من القرن الثامن عشر تميز بقلّة عناصر الجيش الذين مارسوا حرفة الحفافة، حيث وردت ثلاث حالات فقط، وعلى العكس من ذلك شهد النصف الثاني من نفس القرن تغييرًا واضحًا حيث ارتفع عددهم إلى ثلاثة عشر حالة، ورغم أن جماعة الحفافين طغى عليها العنصر الإنكشاري إلى أن هذا الحضور لم يصل لدرجة تولي أمانتها والإشراف عليها.



4.2 المقفولوجية

ترتبط صناعة المقفول ارتباطاً وثيقاً بصناعة البابوج فكلاهما يختص بصناعة الأحذية، حيث أشارت إحدى العقود المسجلة سنة 1195هـ/1781م إلى امتلاك عثمان يولداش المقفولوجي بن عبد الله حانوتا مخصصة لصناعة السُّباط المقفول (م.ش، ع 134/133، و53). وورد في عقد آخر شراء محمد بلكباشي المداني لجلسة حانوت ناحية باب عزون معدة لصناعة البابوج المقفول (م.ش، ع 84.85.86، و69). أما بالنسبة لمدى إقبال الجيش على ممارسة هذه الحرفة فقد تم رصد أربع عشرة حالة في الفترة من 1127هـ/1715م إلى 1214هـ/1799م، وقد حضر فيها المجندون الجدد بثمان حالات؛ أي بنسبة 57.14% من مجموع الحالات. فهل يرجع هذا الحضور المعتبر إلى الأهمية العددية لليولداش في سلك الإنكشارية؟ وفيما يلي قائمة بأسماء صانعي الحذاء المقفول. وفيما يلي قائمة بأسماء صانعي الأحذية أو المقفول.

جدول رقم 4: أسماء صانعي المقفول "الحذاء" ما بين 1127-1214هـ/1715-1799م.

السنة	الإنكشاري	السنة	الإنكشاري
1188هـ/1774م	علي وكيل الحرج البابوجي	1127هـ/1715م	علي يولداش المقفولوجي بن محمد
1188هـ/1774م	محمد يولداش بن سليمان	1130هـ/1718م	حسن الإنكشاري البلكباشي المقفولوجي بن مصطفى
1189هـ/1775م	نابي التركي المقفولوجي بن أحمد	1168هـ/1755م	مصطفى يولداش المقفولوجي بن مرتضلي
1190هـ/1776م	مصطفى يولداش المقفولوجي بن محمد التركي	1175هـ/1761م	عثمان يولداش المقفولوجي بن عبد الله
1195هـ/1781م	عثمان يولداش المقفولوجي بن عبد الله	1175هـ/1761م	محمد يولداش المقفولوجي بن محمود
1214هـ/1799م	أحمد بلكباشي المقفولوجي بن محمد التركي	1178هـ/1764م	حسن الإنكشاري البلكباشي المقفولوجي بن مصطفى
غير واضح	والي بلكباشي المقفولوجي بن حمزة التركي	1186هـ/1772م	علي يولداش المقفولوجي بن محمد التركي

المصدر: الأرشيف الوطني الجزائري ببيئر خادم، المحاكم الشرعية العلية 23، الوثيقة 5. العلية 94، الوثيقة 27. العلية 94، الوثيقة 2. العلية 134/133، الوثيقة 53. العلية 114/115، الوثيقة 39. العلية 94، الوثيقة 31. العلية 94، الوثيقة 11. العلية 63، الوثيقة 77. العلية 56، الوثيقة 17. العلية 97/96، الوثيقة 51. العلية 134/133، الوثيقة 53. العلية 1/24، الوثيقة 9.



5.2 السمارة

السمارون هم المشتغلون بصناعة صفائح حوافر الحيوانات والقائمون بتسمير الأحذية بشكل عام، واستنادا إلى العقود الشرعية تم إحصاء إحدى عشر سمارًا في الفترة ما بين 1111- 1206 هـ/ 1699- 1791م، خمسة منهم: كانوا من البلكباشية، واثنان من اليولداش، مع تسجيل حالة واحدة لكل من وكلاء الحرج والأودباشية والأغوات، والمتقاعدين من الجيش ونذكر منهم: إسماعيل أغا، وعبد القادر بلكباشي بن مصطفى، ومحمد الإنكشاري البلكباشي بن مصطفى وباكير الإنكشاري أودباشي بن محمد، وسليمان منزول أغا، وأحمد يولداش بن محمد التركي (م.ش، ع 63، و72، ع 124، و14، ع 49، و27، ع 139/138، و7، ع 94، و37، و18، ع 123، و36). كما وردت إشارات أخرى توجي بانتماء أمناء جماعة السمارين إلى العنصر التركي والمنتمين إلى الجيش مثل قارة أحمد أمين السمارين (م.ش، ع 63، و72)، وعبد الرزاق الإنكشاري (م.ش، ع 82، و22) وأحمد الإنكشاري وكيل حرج الأوجاق 179 (م.ش، ع 82، و33)، وعلي يولداش بن والي التركي سنة 1122هـ/ 1710م (م.ش، ع 1/22، و11)، ومحمد أغا بن عبيد التركي سنة 1119هـ/ 1707م، (م.ش، ع 139/138، و41).

6.2 الحياكة (صناعة الأنسجة)

تعد حرفة الحياكة من الحرف الرائجة في مدينة الجزائر وفي باقي الولايات العثمانية، ورغم أنها من الضروريات التي يحتاج إليها البشر (بن خلدون، دت)، إلا أن بعض المذاهب السنية لم تكن تنظر نظرة تقدير للحوكي، (الصباغ، 1963) ومن ثم وصفت هذه الصنعة بأنها صنعة دينية وغير شريفة وبصفة خاصة حياكة النسيج الحريري. (القاسمي، القاسمي والعظم، 1988)، واشتهر بهذه الحرفة العنصر الأندلسي؛ إذ يرجع لهم الفضل في نسج أنواع رفيعة من الأقمشة، وأصناف جيدة من الزرابي معتمدين في ذلك على المواد الأولية المتوفرة كالكتان والصوف والحرير والقطن. (سعيدوني، 1993)، كما اشتغل بها أفراد الجيش الإنكشاري حيث وجدنا عشر حالات في الفترة من 1124هـ/ 1712م إلى 1202هـ/ 1789م، ينتمون إلى كل من رتبة اليولداش والبلكباشية والأودباشية فضلا عن العنصر التركي غير المنخرط في الجيش. وهو ما توضحه القائمة التالية:



جدول رقم 5: قائمة بأسماء الجيش الممتنين لحرفة الحياكة

السنة	الإنكشاري	السنة	الإنكشاري
1193هـ/1779م	يوسف يولدش التركي الحوكي صناعة بن علي	1124هـ/1712م	عبد الله بلكباشي الحوكي بن مصطفى التركي
1195هـ/ 1781م	أحمد بلكباشي الحوكي بن علي خوجة	1125هـ/1713م	أحمد بلكباشي الحوكي بن علي
1196هـ/1782م	عيسى التركي الحوكي بن محمد	1134هـ/1722م	أحمد أودباشي الحوكي بن محمد التركي
1201هـ/1787م	مصطفى يولدش الحوكي بن حسن	1177هـ/1763م	محمد يولدش الحوكي بن حسن
1202هـ/1788م	عبد الرحمن الإنكشاري البلكباشي الحوكي صناعة بن علي	1189هـ/1775م	سليمان يولدش الحوكي بن إبراهيم

المصدر: الأرشيف الوطني الجزائري بيتر خادم، المحاكم الشرعية، العلية 140، الوثيقة 15. العلية 145، الوثيقة 41، العلية 103/102، الوثيقة 1، العلية 18/2، الوثيقة 1، العلية 151، الوثيقة 30. العلية 141، الوثيقة 28. العلية 2/13، الوثيقة 2. العلية 33، الوثيقة 31. العلية 122، الوثيقة 16.

يتبين من الجدول أعلاه أن الإنكشارية سجلوا حضورا محتشما في صناعة الحياكة في النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي، حيث تم رصد ثلاث حالات فقط، بينما ارتفع عددهم في الفترة ما بين 1168-1198هـ/1763-1798م إلى سبع حالات منها أربعة لليولدش مما يؤكد عدم ترفع عناصر الجيش على أداء الحرف الوضيعة. والظاهرة نفسها شهدتها قسنطينة حيث ورد في دراسة خاصة بالإنكشارية في بايلك الشرق أن الإنكشاري لم يكن يترفع عن أي عمل يمكن أن يجني منه أموالاً إضافية (معاشي، 2007-2008).

7.2 السباجية والدخانية

تعاطى العنصر التركي بشقيه المدني والعسكري حرفة صناعة الغليون وبيع الدخان. ففي الفترة الممتدة ما بين 1138-1211هـ/1726-1799م تم رصد حالتين لفئة اليولدش الأولى لأحمد يولدش بن يوسف التركي سنة 1174هـ/1762م، (م.ش، ع 11، و19) والثانية لمحمد يولدش بن إسماعيل التركي سنة 1191هـ/1779م، (م.ش، ع 1/13، و58)، وحالتين للبلكباشية وهما خليل بلكباشي التركي سنة 1180هـ/1768م (م.ش، ع 49، و7)، ومصطفى بلكباشي التركي الذي أوجاهه 285 بن محمد (م.ش، ع 93/92، و48)، وحالة واحدة لوكيل الحرج



(م.ش، ع 87، و15). إضافة إلى ثلاث حالات للعنصر التركي من غير العسكريين وهم: إبراهيم التركي الداخني سنة 1138هـ / 1725م (م.ش، ع 76، و58)، ومحمد التركي سنة 1180هـ / 1766م (م.ش، ع 44، و15)، وإبراهيم التركي بن أحمد سنة 1203هـ / 1788م (م.ش، ع 84 / 86، و16). ويبدو أن هذه الحرفة لم تكن تدر دخلا معتبرا على أصحابها وهو ما تبرزه القصيدة الموسومة "ببائع الدخان" التي صورت الأوضاع المزرية التي كانوا يعيشونها ومن بين ما ورد فيها:

- أحدهم يجلس ويقضم غليونه
- الآخر يطارد الذباب من شفتيه
- يخبل لحيته لأن المشتريين لم يأتوا
- وجهه شاحب مثل شحوب السفرجل
- الآخر يضع بين يديه إناء لسحق التبغ
- هو نحيف من كثرة اشتغاله بسحق التبغ
- يسير في الشارع يمينا ويسارا بدون توقف
- يتضرع ويدعو الله أن يرزقه بمشتري (Deny, 2005, p131)

8.2 القنذاقجية والجقماقجية

من الصناعات التي استقطبت اهتمام الجيش الإنكشاري لعلاقتها بالأسلحة، حرفتي القنذاقجية (صناعة أعقاب البنادق) والجقماقجية، أي صناعة الأسلحة وبطاريات المسدسات (Ben Cheneb, 1922)، ففي الصنعة الأولى تم تسجيل خمس حالات أربعة منها للبلكباشية، حيث مارسها حسن بلكباشي بن علي سنة 1133هـ / 1721. (م.ش، ع 106، و22) ومصطفى الإنكشاري البلكباشي بوشلاغم به عرف سنة 1188هـ / 1774م (م.ش، ع 145، و43). وفي السنة ذاتها مارسها محمد الإنكشاري البلكباشي (م.ش، ع 152/151، و13). أما حسن بلكباشي بن مصطفى التركي فقد تولى أمانتها والإشراف عليها سنة 1197هـ / 1782م (م.ش، ع 1/41، و20). وقد تم تسجيل حالة واحدة خاصة برتبة يولداش سنة 1129هـ / 1717م (م.ش، ع 1/5، و46).

وفي الصنعة الثانية تم رصد خمس حالات أيضا ثلاثة للبلكباشية وهم: محمد بلكباشي سنة 1128هـ / 1716م، (م.ش، ع 76، و15)، ومصطفى الإنكشاري البلكباشي بن خضر سنة



1197هـ/1783م. (م.ش. ع 150، و1)، ومحمد الإنكشاري بن عبد الله البلكباشي عام 1207هـ/1792م، (م.ش. ع 114/115، و46). كما مارسها اثنين من التقاعدين وهما: عبد الرحمن منزل أغا بن والي عام 1187هـ/1773م، (م.ش. ع 73/72، و2) ومصطفى الإنكشاري منزل أغا بن حسن عام 1197هـ/1783م (م.ش. ع 145، و43).

9.2 البجاقجية

من الصنائع التي مارسها الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر حرفة صناعة السكاكين أو البجاقجية كما وردت في الوثائق الشرعية، وقد تم رصد خمس حالات موزعة على رُتب مختلفة وهي: إبراهيم يولدش بن موسى التركي عام 1140هـ/1728م، (م.ش. ع 25، و20) وإبراهيم يولدش بن أحمد التركي سنة 1160هـ/1748م (م.ش. ع 94، و49)، وعلي منزل أغا بن خليل وإبراهيم يولدش بن أحمد التركي سنة 1180هـ/1766م وعلي بلكباشي سنة 1190هـ/1776م، (م.ش. ع 91، و38) إضافة إلى علي منزل أغا بن خليل الذي مارس حرفة البجاقجية ما يزيد عن ست وعشرين سنة (م.ش. ع 109/110، و4). ع 57، و11)، كما تعاطاها العنصر الكريتلي منهم على يولدش بن أحمد التركي الكريتلي سنة 1197هـ/1783م (م.ش. ع 97، و11).

10.2 الدباغة

الدباغون هم القائمون على تنظيف الجلود وإزالة الرطوبات عن الجلد، (عمارة، 1993)، وقد وردت خمس حالات للجيش، ثلاثة للبلكباشية وهم محمد بلكباشي (م.ش. ع 140، و54) وعمر بلكباشي (م.ش. ع 2/20، و1)، ومحمد بلكباشي (م.ش. ع 1/13، و2). أما الحالات الخاصة باليولدش فهي محمد يولدش بن المرابط (م.ش. ع 1/18، و46) وحسين يولدش بن أحمد (م.ش. ع 87، و44). ولم يمارس الجيش هذه الحرفة فحسب بل تولوا أمانتها أيضا منهم أحمد منزل أغا بن مصطفى سنة 1165هـ/1751م (م.ش. ع 139/138، و68).



11.2 حرف أخرى

مارس عناصر الجيش الإنكشاري حرفا ومهنها أخرى إضافة إلى الحرف السابق ذكرها، في الفترة الممتدة من 1127هـ/1715م إلى 1212هـ/1797م، تم تسجيل ثمانية عشرة حالة موزعة على ثلاثة عشرة حرفة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 6: حرف أخرى

السنة	حرفته	الإنكشاري	السنة	حرفته	الإنكشاري
1759هـ/1173م	بونباجي	علي يولدش بن يوسف التركي	1715هـ/1127م	سراج	حسين منزول أغا بن مصطفى
1763هـ/1177م	قاوقجي	محمد منزول أغا ابن السيد الحاج خليل	1729هـ/1141م	الخراط	أحمد أغا بن مصطفى
1768هـ/1182م	قاوقجي	مصطفى الإنكشاري البلكباشي	1118هـ/1706م	طبال	عثمان أغا بن حسين التركي
1174هـ/1188م	طباخ	عصمان يولدش	1708هـ/1120م	طبال	أحمد بلكباشي
1779هـ/1193م	قزاز	محمد الإنكشاري البلكباشي هو الآن	1724هـ/1136م	صنادقي	محمد يولدش الذي أوجاهه 69 بن إسماعيل التركي
1780هـ/1194م	طبيب	حسين بلكباشي	1736هـ/1149م	وزنابي	علي يولدش بن عواض
1791هـ/1206م	سراج	إسماعيل يولدش بن عبد الله	1749هـ/1162م	قواف	حسن بلكباشي بن علي
1794هـ/1209م	خراط	سليمان أغا	1751هـ/1163م	قاوقجي	محمد بلكباشي بن السيد أحمد الشريف بن والي
1797هـ/1212م	وردبان (حارس الأسرى)	أحمد يولدش بن مصطفى التركي	1759هـ/1171م	عطار	إسماعيل بلكباشي حرفة بن محمد

المصدر: الأرشيف الوطني الجزائري بئر خادم، المحاكم الشرعية العلية 3، الوثيقة 7. العلية 37، الوثيقة 35. العلية 63، الوثيقة 52. العلية 57، الوثيقة 11. العلية 56، الوثيقة 41. العلية 78، الوثيقة 15. العلية 4، الوثيقة 1. العلية 32، الوثيقة 2. العلية 1/45، الوثيقة 54. العلية 107/106، الوثيقة 34. العلية 2/28، الوثيقة 13. العلية 82، الوثيقة 21. العلية 11، الوثيقة 91. العلية 140، الوثيقة 65. العلية 1/24، الوثيقة 24. العلية 1/14، الوثيقة 22. العلية 139/138، الوثيقة 11. العلية 94، الوثيقة 47.



من خلال الجدول أعلاه نلاحظ توجه الإنكشاري لامتهان حرف أخرى لكن بنسبة أقل من الحرف السابق ذكرها، فقد مارس البعض حرفة العطاراة والقفازة؛ أي صناعة القيطان من الخيوط الحريرية المعتمدة على دودة القز، واشتغل البعض الآخر قوافا؛ أي بائع أصناف النعال من صرامي وجزمات (القاسمي، القاسمي، والعظم، 1988) وامتهنوا أيضا حرفة الخراطة المتمثلة في تخريط العود أو الخشب، (القاسمي، القاسمي، والعظم، 1988) وهي من الحرف الرائجة في مدينة الجزائر حيث كان لها سوق خاص بها يعرف بسوق الخراطين الواقع في المنطقة السفلى التي تجمعت بها الأسواق الرئيسية، كما حملت اسمه ثكنة الخراطين لوقوعها بالقرب منه. وامتهن الجيش حرفة القاوقجية أو صناعة الشواشي، والسراجة وهي حرفة يختص بها صانعوا الأدوات الجلدية كالسروج وأكياس النقود، وحقائب السفر والأحزمة الجلدية الحاملة للمسدسات (معاشي، 2007-2008).

وكان آخر صنادقي؛ يشتغل في صناعة الصناديق الخشبية، والصدف بحيث يستعمل في ترصيع الخزائن والكراسي وبراويز المرايا (القاسمي، العظم، 1988). اختار آخرون ممارسة النشاط البحري وهو ما دلت عليه الألقاب المرفقة بأسمائهم، كالرايس مصطفى منزلو أغا عام 1186هـ/1772م، وأحمد بولداس الورديان بن مصطفى التركي (م.ش، ع94، و47).

وتجدر الإشارة إلى عزوف عناصر الجيش عن ممارسة بعض الحرف مثلما هو الحال بالنسبة لحرفة البناء التي اختص بها العنصر الأندلسي على وجه الخصوص وأيضا العنصر المحلي، فهل يمكن القول إن حرفة البناء لم تكن تدر أموالا على أصحابها؟، أم أنها كانت تتطلب جهداً وخبرة لم يكونا متوفرين عند عناصر الجيش. وعموماً فهي مهنة شاقة، حيث وصفها صاحب قاموس الصناعات الشامية أنها " من أروج الصناعات الشاقة التي لا يُستغنى عنها في المدن" (القاسمي، القاسمي والعظم، 1988، ص53).

إن ممارسة لإنكشاري للحرف لم تكن وسيلة لتنمية ثروة الإنكشاري فحسب، بل كانت إحدى طرق الاندماج والتواصل مع بقية الفئات الاجتماعية، ذلك أن ممارسة الحرف تتطلب من صاحبها احتكاك مباشر ويومي بمختلف الفئات.



3. الجيش الإنكشاري والنشاط التجاري

1.3 تجارة العقارات

مارس الإنكشاري إلى جانب مهامه العسكرية عدة أنشطة تجارية بهدف تنمية ثروته وجمع أكبر قدر ممكن من المال منها: البيع والشراء، وتزايدت هذه العملية بشكل بارز خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، بحيث شملت بيع وشراء عقارات متنوعة واقعة داخل أسوار المدينة، تأتي في مقدمتها الدور وأجزائها، والحوانيت وأجزائها، والعلويات وإنصافها، والدويرات والغرف والبيوت والمخازن.

أما تلك الواقعة خارج أسوار المدينة؛ أي في منطقة الفحص فتمثلت في الأحواش والجنانين والبحاير والرقايع (قطعة أرض غير مغروسة ذات مساحة صغيرة أو متوسطة)، مع تسجيل حالات قليلة لبيع العبيد منها: شراء إبراهيم التركي من مصطفى يولداش أمة تسمى فاطمة بـ 30 دينار ذهباً عينا سلطانية وكان ذلك سنة 1210 هـ / 1795 م (م.ش، ع 90 / 91، 28)، وهو ما يجسد ممارسة عناصر الجيش لما يعرف بتجارة النخاسة.

حققت عملية المتاجرة بالعقارات دخلاً معتبراً على أصحابها، ففي سنة 1153 هـ / 1741 م، اشترى حسن يولداش بن علي التركي داراً تقع بحومة حوانيت بن رابحة بـ 700 ريال فضية ثمينة دراهم صغار، وفي السنة نفسها باعها لمحمد الجاقماقي بن عمر بـ 900 ريال فضية دراهم صغار (م.ش، ع 35، 4)؛ أي بفارق يقدر بـ 200 ريال. وفي سنة 1158 هـ / 1745 اشترى مصطفى يولداش من ورثة خديجة بنت عبد القادر بلكباشي داراً واقعةً أعلا حومة يئر الجباح بثمن 900 ريال دراهم صغار، وبعد حوالي ثلاث سنوات باعها بدوره لحسين يولداش بـ 1275 ريال؛ أي بزيادة قدرها 375 ريال (م.ش، ع 32، 5).

ويظهر من خلال المدة القصيرة بين عمليتي البيع والشراء أن هدف الإنكشاري من شراء الدور هو للتجارة وليس بهدف استعمالها للسكن. خاصة وأن أغلب المقيمين خارج الثكنات كانوا مكترين وليس ملاك للمسكن، والأمر ذاته يقال عن العنصر المدني فحسب دراسة تال شوفال فإن نسبة الملاك منخفضة مقارنة بنسبة المستأجرين سواء في بداية القرن الثامن عشر أو في نهايته، كما أن الملكية بالنسبة للعسكر أو غيرهم تعتبر استثناء. وهذا ناتج عن عدة أمور، منها انخفاض سعر الإيجار وتوفر عقارات للإيجار



خاصة العقارات المحبسة مثلما توضحه مئات سجلات كراء الأمالك الموقوفة (Shuval, 1999)

إضافة إلى الدور أقدم الإنكشاري على شراء عقارات أخرى كالعلويات (غرف فوق الطابق الأرضي) ومن الأمثلة عن ذلك: شراء محمد بلكباشي سنة 1160هـ/1747م لعلوي يقع بسوق السراجين بـ 750 ريال ليبيعه في سنة 1172هـ/1759م لمحمد السراج بنفس ثمن الشراء، ويظهر أن الريح هنا يكمن في استرجاع البائع لثمن الشراء من جهة واستغلاله للعقار لأكثر من ثلاث عشرة سنة من جهة أخرى. (م.ش، ع 82، و 24).

كما امتلك العديد من عناصر الجيش أملاك أخرى تستخدم لأغراض اقتصادية مثل الدكاكين والحوانيت والجنابين والمخازن، ففي أوائل صفر من سنة 1212هـ/1797م، اشترى أحمد يولداش الوردديان بن مصطفى حانوتاً تقع بالفراية بـ 42 دينار ذهباً عينا سلطانية، وفي آخر الشهر من السنة ذاتها ارتفع ثمنها إلى 65 دينار ذهباً سلطانية (م.ش، ع 94، و 47)، وبالقرب من ضريح سيدي محمد الشريف الزهار اشترى بأكبر التركي البلكباشي من أحمد الإنكشاري البلكباشي جميع الحانوت وما اشتمل من آلة بـ 24 ريال دراهم صغار، وبعد حوالي سبع سنوات باعها بنفس ثمن الشراء لأحد الأوجاق بدار الإنكشارية القديمة (م.ش، ع 1/13، و 36).

تاجر أفراد الجيش بالجنابين أيضاً ونذكر منها: علي بلكباشي بن محمد الذي اشترى سنة 1123هـ/1711م جنة تقع بفحص مجير خارج باب الوادي بـ 800 ريال، وبعد ست سنوات ارتفع ثمنها إلى 1060 ريالاً فضية (م.ش، ع 11، و 24). كما تم بيع جنة تقع ببرج مولاي حسن باشا بـ 50 دينار ذهباً عينا سلطانية في أوائل جمادى الثانية من سنة 1164هـ/1750م، وفي آخر الشهر من السنة نفسها ارتفع ثمنها إلى 100 دينار ذهباً عينا سلطانية (م.ش، ع 19/2، و 1)، وهنا نورد احتمالين: إما أن يكون المشتري قد أعاد بيع الجنة دون ترميمها أو أنه قد أحدث فيها ترميمات وإصلاحات جعلت ثمنها يرتفع.

والظاهر أن المتاجرة بالعقارات لم تبتسم لكل عناصر الجيش، حيث تم تسجيل عدة حالات بيع فيها العقار بأقل من سعره الأول ونذكر على سبيل المثال: شراء أحد اليولداش لدارا تقع أسفل القصبية الجديدة بـ 1300 ريال فضية دراهم صغار سنة 1161هـ/1749م، وبعد مرور سنة واحدة انخفض ثمنها إلى 825 ريال فضية، أي بفارق



475 ريال فضية (م.ش، ع122، و18). وفي أواسط محرم من سنة 1179هـ/1765م اشترى محمد يولداش بن مصطفى التركي جلسة حانوت ناحية باب عزون بـ: 14 دينار ذهباً سلطاني وبعد تسعة أشهر باعها بنفس الثمن (م.ش، ع94، و33).

إضافة إلى مسألة الربح والخسارة في هذا الأسلوب من التعامل، فإن كثرة عقود البيع والشراء تبين أن القرن الثامن عشر يُعد من أهم الفترات فيما يخص التقارب والاندماج بين الإنكشارية وسكان مدينة الجزائر، فرغم التوجه نحو التعامل مع الفئة نفسها وهي فئة الأتراك العثمانيين، إلا أن الجيش تعامل بكثرة مع باقي الفئات الاجتماعية فهذا يولداش يشتري من جيجلي وذاك بلكباشي يبيع ليهودي، وأوده باشي يتعامل مع حرفي من المحليين وغيرها.

تُظهر عقود البيع التي تمت تحت إشراف ناظر مؤسسة بيت المال أن الإنكشاري كان كثير التردد على سوق الدلالة أين كانت تباع الأملاك الشاغرة والمصادرة من طرف السلطة والتركات التي يكون لبيت المال نصيب فيها. وكانت الأملاك المعروضة بالمزايدة في غالب الأحيان من نصيب عناصر الجيش وموظفو الإدارة، فعلى سبيل المثال: سنة 1120هـ/1708م خَلَّف مصطفى أغا الخياط بن سليمان علوي يقع بالجبيلة أعلى جامع علي بتشين. وبعد عرضه في المزاد العلني من طرف ناظر الموارد، كان من نصيب محمد أودباشي بن عروج التركي الذي دفع فيه 800 دينار جزائرية خمسينية العدد (م.ش، ع74/75، و14).

وفي سنة 1136هـ/1723م أشرف ناظر الموارد خليل بلكباشي بن مصطفى التركي على بيع علوي بحومة بئر الجباح مخلفاً عن عمر الأصباحي واشتراه على إبراهيم بلكباشي بن محمد حيث دفع فيه 400 ريال فضية مثمثة دراهم صغار (م.ش، ع32، و1). كما توقف ثمن علوي بالشماعين على أحمد أده باشي بن حسن الذي دفع فيه 406 ريالات فضية (م.ش، ع63، و31).

وبحلول القرن الثامن عشر سجلنا العديد من المعاملات الخاصة باشتراك عدة جنود في أوجاق معين في شراء العقارات مع توكيل شخص يقوم بعملية الشراء، وفي معظم الحالات يكون ينتهي لنفس الفئة؛ أي من الجيش أو الموظفين الإداريين، منها: إقدام خليل أوده باشي سنة 1133هـ/1721م على شراء غرفتين تقعان بالبوزة بـ 700 ريال



فضية ثم صرح أن شراؤه للعقار ليس من ماله وإنما من مال الأوجاق رقم 324 المقيمين ببيت داغ دوران؛ أي أنه ناب عنهم في عملية الشراء فقط (م.ش، ع1/13، و3).

تزايد هذا النوع من المعاملات بشكل ملحوظ خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر واستمر حتى نهاية الفترة العثمانية، ومن الأمثلة عن ذلك نذكر شراء أحمد التركي أوده باشي من أمينة بنت عبد الله لجلسة حانوت تقع قرب دار الإنكشارية الخراطين بقيمة 70 دينار ذهباً سلطاني، ثم صرح بأن القيمة المدفوعة ليست من أملاكه بل هي ملك للأوجاق رقم 179 المعروف بأوجاق قاره باغلي الساكنين بالبيت المعروفة بحمزة خوجة بدار الإنكشارية أوسط موسى (م.ش، ع82، و83).

وبنفس الطريقة اشترى محمد التركي البلكباشي حانوتاً ناحية باب الوادي لصالح أوجاقه الساكنين بدار الإنكشارية أوسطي موسى (م.ش، ع24، و28)، وتظهر هذه الممارسة نقطتين مهمتين تخص الأولى مدى التضامن الموجود بين العثمانيين سواء كانوا عسكر أو موظفين إداريين. أما النقطة الثانية فتتمثل في الهدف من وراء هذه الممارسة وهو تنمية الثروة وعدم الاعتماد على الراتب العسكري فقط، خاصة وأن أغلب العقارات المتاجر بها كانت عبارة عن دور ودكاكين ومخازن وغرف يستغلها الأوجاق عن طريق إعادة بيعها ويكون الربح مناصفة بينهم أو يتم كراؤها واقتسام عائداً الكراء.

وفي الأمر دلالة على اتساع دائرة النشاط الاقتصادي للإنكشاري حتى وهو بداخل غرفته في الثكنة. وفي هذا الشأن كتب فريد خياري ما نصه: "ضالة رواتب الجند جعلتهم يدخلون المجال الاقتصادي والبحري لتحسين أوضاعهم" (Khiari, 2002, p 117-118) والنتيجة ذاتها تقريباً توصلت إليها الباحثة "عائشة غطاس"، إذ ذكرت أن "الانخراط في صفوف الجيش لم يفتح أبواب الثراء والغنى فالسواد الأعظم من الجيش في أواخر العهد العثماني كانت مخلفاتهم دون الألف ريال" (غطاس، 2007، ص303).

2.3 تحكّم الإنكشارية في التسعير

أشار مخطوط قانون الأسواق إلى عدة جوانب من تدخل الإنكشارية ممثلة في ديوان العسكر في الشؤون الاقتصادية، كتحديد أسعار بعض السلع والضرائب المفروضة على الجماعات الحرفية وغيرها، منها اتفاق أغا العسكر؛ أي ديوان العسكر مع محمد الشويهد وسليمان المحتسب سنة 1111هـ/1699م على أن سعر الصابون مرتبط بسعر



الزيت فحين يكون سعر هذه الأخيرة أربع ريات فإن سعر الصابون يحدد باثنين وثلاثين درهما (بن الشويهد، 2014).

وفي سنة 1112هـ/1700م اتفق الأغا نيابة عن الداوي مصطفى باشا مع عبد الله محمد بن الشويهد (ينتمي إلى عائلة أندلسية عريقة تميزت بالغنى والنفوذ والمكانة الاجتماعية؛ إذ تولى بعض أفرادها أعمال التجارة، ومنصب وكيل فقراء الحرمين الشريفين، كما توارثوا منصب أمين الأمانة لمدة تزيد عن قرن ونصف. ومن الذين تولوا هذا المنصب نذكر محمد بن عبد الله الشويهد الذي قيد مخطوطة بعنوان قانون الأسواق بمدينة الجزائر. تضمن عدة معطيات اقتصادية بالفترة من (1695-1705). (بن الشويهد، 2014). (Loulach, 2017) والمحتسب عبد الرحمان على زيادة سعر العسل بأن أصبح سعره بسبعة وستين درهما للطل، وبعد سنة ارتفع سعره بربع ريال عن السعر السابق. (بن الشويهد، 2014). وبأمر من العسكر أيضا وموافقة وجهاء المدينة تم تحديد سعر الخبز المحض من طرف الكواشين بأن يكون سعر ثلاث خبزات بدرهم واحد إذا كان وزن الخبز يساوي أربعة عشر أوقية (بن الشويهد، 2014).

3.3 التجارة الخارجية

كان لديوان العسكر دور بارز في تحديد الرسوم التي يأخذها الجمرك أو الديوانة من تجار مدينة الجزائر بل أن هذه العملية لا تتم إلا بموافقتهم، ونذكر منها موافقة ديوان العسكر سنة 1161هـ/1748م على ضبط مستحقات الجمارك من مواد وسلع متنوعة كالأقمشة بمختلف أنواعها منها القماش التونسي والقماش القطني المستورد من مصر، والقماش الصوفي البندقي، وأيضا أسعار أنواع من التوابل كالقرفة والقرنفل ومواد أخرى كالأفيون، البارود والنحاس، وغيرها (بن الشويهد، 2014).

وقد برزت هذه الظاهرة بشكل أكبر في مصر على سبيل المثال؛ إذ لم يكتف الجيش بالانخراط في التنظيمات الحرفية وممارسة التجارة فحسب بل تعداه ليفرض سيطرته بشكل تدريجي على التجارة الخارجية من خلال التحكم في النظام الجمركي أو ما يسمى بالديوانة التي كانوا يدرونها بمساعدة اليهود ولعل أهمها جمرك السويس المختص في تجارة البُن (ريمون، 2005).



أظهرت إحدى الفرامانات السلطانية الموجهة من طرف السلطان محمود الثاني (حكم من سنة 1808م إلى غاية 1839م، وعرفت فترة حكمه أحداثاً هامة على الصعيدين الداخلي والخارجي، تمثلت في معاصرته للنتائج المترتبة عن الثورة الفرنسية كمطالبة بعض الولايات باستقلالها عن الباب العالي، كما شهد عهده تمرد الإنكشارية، وظهور الحركات الانفصالية كثورة اليونان والحركة الوهابية. وأهم ما ميز عهده هو الإصلاحات التي شملت جميع المجالات (زهرة، 1983-1982). (البحراوي، 1978) إلى الوزراء والقضاة والعمال المتواجدين في الأناضول ومختلف الولايات العثمانية كمصر والشام وجود نظام جمركي خاص بالجزائريين عند السفر بقصد صلة الرحم أو لزيارة بيت الله الحرام أو للتجارة بأموال الأوجاق عن طريق المضاربة، ومضمونه إعفائهم من دفع الرسوم الجمركية على الأموال والأمتعة التي بحوزتهم، ويستثنى من ذلك الإعفاء مادة القهوة حيث ورد في الفرمان بشأن هذه الأخيرة ما نصه: " فلا بدا لكل من جاء بالقهوة إلى محل مقاطعتها يعطي رسم الميري حسبما تقتضيه الشروط المرعية المحررة في الخط السعيد السلطان ولو كان هو باي بايات الجزائر وتونس وطرابلس الغرب وسائر عسكرهم الذين هم من عبيد الباب لا بدا لهم من إعطاء رسم الكمرك..." (المجموعة 3205، الوثيقة 35).

وبموجب هذا القانون، كان الأوجاق يدفع الأموال اللازمة للتجار الموثوق فيهم الذين يعملون بدورهم على استغلال وإنماء المبلغ الممنوح لهم للمتاجرة به خارج الإيالة. أما الأرباح فتكون بحسب الاتفاق الحاصل بين الطرفين، وعموما فقد تضمن الفرمان إلى جانب الإعفاء من دفع الرسوم الجمركية عدم تفتيش بضائع الجزائريين في مختلف المناطق التابعة للدولة العثمانية، وفي حالة وفاة التاجر المتوجه للمضاربة فلا يجب التعرض لممتلكاته بل يتولى الأمانة والوكلاء المواليين للأوجاق تقييد التركة وإرسالها إلى أربابهم وورثتهم في الجزائر.

ورغم هذا الامتياز الذي حظي به أوجاق الجزائر إلا أن رجال الجمارك في أزمير حاولوا فرض الرسوم على التجار الجزائريين وبرروا تصرفهم بأن بعض التجار يقومون بإدخال بضاعة تجار أجنبية ويضيفونها إلى أموالهم ثم يزعمون أنها جزء من بضاعتهم الضرورية قصد الامتناع عن دفع الرسوم الجمركية. والأکید أن التجار الجزائريون والأوجاق قد حققوا أرباحا من هذا النشاط غير أن الوثيقة لم تفصل في مسألة الخسارة في حالة



وجودها. كما لم تفصل في طريقة استلام الأوجاق للأرباح نقداً أو سلعة حسب مقدار معين أو الاكتفاء ببعض الهدايا المقدمة من طرف بعض التجار وفي هذه الحالة تخرج المعاملة عن معنى المضاربة وتصبح هبة مقابل تحقيق منافع شخصية (طونا، 1980).

ومن خلال هذه النماذج يظهر أن الجيش حقق عدة مزايا من ممارسته للنشاط الاقتصادي على حساب العنصر المحلي خاصة وأنهم ينتمون إلى فئة العثمانيين التي سيطرت على مقاليد السلطة، وهذه المكانة الاجتماعية هي التي جعلت الحرفيين المحليين ينتسبون إلى الأوجاق لكسب الحماية. وقد توصلت دراسة قام بها الباحث "محمد أمين" إلى أن الأتراك العثمانيين ابتداء من الموظف البسيط إلى كبار الموظفين كأعضاء الديوان وكبار ضباط الإنكشارية والدايات، كانوا طرفاً مهماً حال دون اتساع أنشطة التجار والحرفيين المحليين، ومما زاد من حجم هذا التضيق المنافسة الكبيرة التي كانوا يلقونها من أفراد الإنكشارية الذين تزوجوا بنساء محليات، ومن أبنائهم الكراغلة نتاج ذلك الزواج، فاتجه عدد كبير منهم إلى التجارة (أمين، 2000) بل وبرز منهم تجار كبار وعائلات ثرية تمتعت بامتيازات خاصة مثلما هو الحال بالنسبة لحمدان بن عثمان خوجة (كرغلي من أعيان مدينة الجزائر تولى الوظائف والتجارة وعايش فترة نهاية العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي وكتب عن ذلك في المرأة والمراسلات والمذكرات) (خوجة، 2005) (سعيدوني، 1999) الذي امتلك أراضي شاسعة بسهولة متيعة ومن أملاكه أيضاً جنان ودار وما احتوته من أثاث فاخر (خوجة، 2005). وزيادة على ذلك كانت له تجارة خارجية مهمة تجسدت في دفتره التجاري الذي تضمن معطيات هامة عن إحدى رحلاته التجارية إلى جبل طارق ولندن (أمين، 2000).

خاتمة

على ضوء تتبع النشاط الحرفي والتجاري للجيش الإنكشاري، يتبين أن حضورهم كان بارزاً في هذا المجال؛ إذ مارسوا ما يقارب تسعة وعشرين حرفة، مع تسجيل هيمنتهم ونفوذهم وتوليمهم الإشراف على بعض الحرف، وبذلك كان هؤلاء المشرفين قد مارسوا النشاطين في وقت واحد: أداء المهام العسكرية من جهة والإشراف وإدارة شؤون الجماعة الحرفية من جهة أخرى. ولم يكن النشاط الحرفي مقتصرًا على رتبة دون أخرى بل شمل جميع الرتب العسكرية من أدناها إلى أعلاها، وهو دليل واضح على التساهل الذي عرفته



المؤسسة العسكرية في تلك الفترة. أما بالنسبة للنشاط التجاري فتجسد في كثرة عقود البيع والشراء الخاصة بالأموال العقارية، وتدخل الجيش في مسألة التسعير. وعموماً فقد كان أوجاق الإنكشارية هو المنتفع الحقيقي من هذه الحركة حيث تمكن العديد منهم تحسين وضعهم المادي، وتوسيع دائرة علاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية. والهيمنة الشبه كلية على المنطقة السفلى أو مركز الفعاليات الاقتصادية.

المراجع

1. وثائق المحاكم الشرعية المحفوظة بالأرشيف الوطني ببيئر خادم وتم اختصارها في التمهيش كالأتي م.ش، ع، وأي المحاكم الشرعية، العلية، الوثيقة.
2. وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية – الحامة، المجموعة 3205. الوثيقة 35.
3. أمين محمد، أوت 2002، "ملاحظات حول سياسة التمهيش ووضع المهمشين بولاية الجزائر العثمانية"، العائلة والمهمشون في العالم العثماني النساء والأطفال والفقراء، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، ص ص 17-41.
4. البحراوي محمد، 1978. حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني 1808-1839، ط1، دار التراث، القاهرة.
5. بن الشويهد عبد الله بن محمد، 2014. قانون أسواق مدينة الجزائر 1107-1117هـ/ 1695-1705م، تقديم وتحقيق وتعليق ناصر الدين سعيدوني، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، باب الزوار-الجزائر.
6. بن حموش مصطفى، 1990. المدينة والسلطة في الإسلام نموذج الجزائر في عهد العثماني، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي.
7. التمجروتي علي بن محمد، 1993. النفحة المسكية في السفارة التركية، ط1، تقديم وتعليق سليمان الصد المحامي، دار بوسلامة للنشر والتوزيع، تونس.
8. الجبرتي عبد الرحمن، د.ت. عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج1، دار الجيل، بيروت.
9. خوجة حمدان بن عثمان، 2005م. المرأة، تقديم وتحقيق وتعريب العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار
10. ريمون أندريه، 2005م. الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ج2، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم وياتسي جمال الدين عباس، المجلس الأعلى للثقافة،
11. زكية زهرة، 1982-1983م. إصلاحات الدولة العثمانية في عهد محمود الثاني 1808-1839م. مذكرة نهاية السنة الأولى ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر.



12. سعيدوني ناصر الدين، 1999. من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي " تراجم مؤرخين ورحالة وجغرافيين"، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
13. سعيدوني ناصر الدين، 1993. "الأندلسيون المورسكيون بمقاطعة الجزائر دار السلطان أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر"، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 7 العدد 1، جامعة الجزائر، ص.ص107-129.
14. الصباغ ليلى، 1963. ملاحظات حول دراسة الإقتصاد العربي في العصر العثماني، الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، ج 1 و2، زغوان، تونس.
15. طونا فكري، 1980. "من الوثائق الجزائرية العثمانية مشكل الديوانة بين الجزائر والبلاد العثمانية". مجلة التاريخ، عدد 9، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، ص. (71-94).
16. عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون، دت، المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت.
17. عمارة محمد، 1993. قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار البشائر، بيروت.
18. غطاس عائشة، 2007. الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700 – 1830م مقارنة اجتماعية اقتصادية، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر.
19. غطاس عائشة، 2007م. "مظاهر من الحياة اليومية للجيش الإنكشاري في مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 35، نوفمبر تونس، ص.ص295-309.
20. القاسمي محمد سعيد، القاسمي جمال الدين، والعظم خليل، 1988. قاموس الصناعات الشامية، تحقيق وتقديم ظافر القاسمي، ج1، ج2، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.
21. مالستان هانريش، 1976. ثلاث سنوات في شمال إفريقيا، ترجمة أبو العيد دودو، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
22. معاشي جميلة، 1428- 1429 هـ/ 2007-2008. الإنكشارية والمجتمع ببايالك قسنطينة في نهاية العهد العثماني. رسالة دكتوراه علوم غير منشورة في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
23. Ben Cheneb Mohammed, 1922. *Mots Turks et persans conservés dans le parler algérien*. Thèse complémentaire présentée et soutenue devant la Faculté des lettres d'Alger en vue du Doctorat des lettres. Ancienne Maison Bastide-Jourdan Imprimeur- Libraire- Editeur, Alger.
24. Denny Jean, 2005. *Sultân Djezâir suivi de chansons des Janissaires turcs d'Alger (fin du XVIIIe siècle)*, présenté par Kaddour M'hamsadji, Office des Publications Universitaires, Ben Aknoun-Alger.



25. Khiari Farid, 2002. *Vivre et mourir en Alger, L'Algérie ottomane aux XVIIe- XVIIIe siècles. Un destin confisqué.* Ed Harmattan, Paris.
26. Loualich Fatiha, 2017. *La famille à Alger XVIIe et XVIIIe siècles Parenté, alliances et patrimoine,* Média-Plus, Constantine.
27. Raymond André, 1981. "Le centre d'Alger en 1830 ", *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, n° 31. pp.73-84.
28. Raymond André. 1986. *Grandes villes arabes à l'époque ottomane,* Sindbad, Paris.
29. Rozet M., 1833. *Voyage dans la Régence d'Alger, ou description du pays occupé par l'Armée française en Afrique contenant des observations sur la géographie physique, la géologie, la météorologie, l'histoire naturelle, etc.,* T.3, Arthus Bertrand, Libraire éditeur, Paris.
30. Shuval Tal, 1998. *La ville d'Alger vers la fin du XVIII^e siècle population et cadre urbain.* CNRS, Paris.

